### تراجع القروض الموجهة لقطاع الأعمال

# نمو القروض الشخصية إلى 1,7 مليار دينار في أكتوبر

■ الوسط - عباس المغني

□ ارتفع حجم القروض الشخصية الموجهة إلى الأفراد من قبل المصارف في أكتوبر/ تشرين الاول الماضي إلى مليار و712 مليون دينار، وبنسبة 1.4 في المئة، مقارنة بشهر سبتمبر/ أيلول الماضي، بحسب تقرير مصرف البحرين المركزي.

وأوضح التقرير أن أسعار الفائدة على القروض الشخصية انخفضت إلى 6.84 في المئة في أكتوبر 2010، مقارنة بفائدة تبلغ 7.68 في المئة في شهر أكتوبر من العام 2009.

وأكد التقرير أن القروض الشخصية تشكل 29.7 في المئة من إجمالي قروض المصارف البالغة 5.7 مليارات دينار، منها 3.8 مليارات دينار موجهة لقطاع الأعمال.

وفصل التقرير حجم القروض الشخصية، أن القروض الشخصية بضمان الراتب بلغت 898 مليون دينار، وبضمان العقار 341 مليون دينار، وبضمان المركبة 98 مليون دينار، وبضمان الودائع 28 مليون دينار، والبطاقات الائتمانية 53 مليون دينار.

والقروض بضمان المركبة هي الأكثر انخفاضاً؛ إذ هبطت من 143 مليون دينار في مايو إلى 98 مليون دينار في أكتوبر.

وهو ما يؤكد ماذكره مديرو شركات تأمين ومعارض بيع السيارات المستخدمة في البحرين لـ«الوسط» عن تراجع حاد بلغ أكثر من 50 في المئة في مبيعات بعض المعارض، وأرجعوا السبب الرئيسي وراء ذلك إلى قلة توفير التمويلات اللازمة من قبل المصارف ومؤسسات التمويل، والعروض غير المرخصة للسيارات المستخدمة في الطرقات.

كما تراجعت مبيعات السيارات الجديدة في البحرين في النصف الأول من العام الجاري مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي بسبب الكساد الاقتصادي الذي تشهده الأسواق؛ إذ بلغت نسبة هبوط عدد السيارات الجديدة نحو 20 في المئة بنهاية شهر مايو الماضي بالمقارنة مع العام الماضي، وفقاً لإحصاءات غيررسمية.

مقر مصرف البحرين المركزي

واستمر تراجع حجم تمويلات المصارف لقطاع الأعمال لتنخفض إلى 3.79 مليارات دينار بنهاية شهر أكتوبر الماضي وبنسبة 2.3 في المئة مقارنة بشهر سبتمبر، ما يؤكد شكاوى أصحاب الأعمال من تشديد المصارف على القروض.

وانخفضت أسعار الفائدة على القروض الموجهة إلى قطاع الأعمال إلى 6 في المئة في أكتوبر 2010 من 6.8 في المئة في نفس الفترة من العام الماضي بحسب تقرير مصرف البحرين المركزي.

وبين التقرير أن حجم القروض لقطاع الأعمال بلغت 3.79 مليارات دينار في يونيو، منها مليار و827 مليون دينار لقطاع الإنشاء والتعمير، ونحو 820 مليون دينار لقطاع التجارة، ونحو 424 مليون دينار لقطاع الصناعة، ونحو 238 مليون دينار للقطاع المالي من غير المصارف، ومبلغ 93 مليون دينار لقطاع النقل والاتصالات، و82 مليون دينار لقطاع الفنادق والمطاعم.

أما القروض الموجهة لقطاع المناجم والمحاجر فبلغت 10 ملايين دينار، وكذلك قطاع الزراعة وصيد الأسماك 5 ملايين دينار.

وتؤكد بيانات مصرف البحرين المركزي أن المصارف زادت تشديدها في القروض الموجهة لقطاع الأعمال؛ إذ بدأ حجم التمويلات المقدمة يتراجع بالسالب بدلاً من النمو بالموجب منذ مطلع العام 2009.

يذكر أن التمويلات المقدمة للقطاع التجاري كانت تنمو بالموجب من العام 2003 حتى نهاية العام 2008، بنسب فصلية تتراوح بين 4 في المئة و26 في المئة.

لكنها أخذت تتراجع بالسلب مطلع العام 2009، نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية التي اندلعت شراراتها في سبتمبر/ أيلول 2008 في الولايات المتحدة الأميركية بانهيار بنك ليمان براذر.

وكانت أعلى نسبة نمو فصلية في تمويلات المصارف لقطاع الأعمال في الفصل الثالث من العام 2007؛ إذ بلغت 26.15 في المئة مقارنة بالفصل الذي قبله، وكذلك في الفصل الثالث من العام 2008 بنسبة 21.88 في المئة.

وبلغت أعلى نسبة تراجع بالسالب في تمويلات المصارف للقطاع التجاري في الربع الثالث من العام 2009 بنحو سالب 3 في المئة.

ويتوقع أن يؤثر تشديد المصارف على القروض على النشاط الاقتصادي لمملكة البحرين على حجم الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ إن نمو الاقتصاد البحريني كان متماشياً مع نمو تمويلات المصارف منذ 2003 حتى 2009. وتؤكد بيانات مصرف البحرين المركزي شكاوى أصحاب الأعمال والمستثمرين بشأن تشديد المصارف على القروض والتسهيلات المالية التي تقدمها.

ويعاني قطاع العقارات والإنشاءات من ضغوط كبيرة بسبب عدم توافر التسهيلات التمويلية مع استمرار جفاف السيولة التي لديهم. وأدى توقف المصارف عن تمويل المطورين العقاريين إلى توقف وتجميد وتأجيل مشروعات عقارية تقدر بأكثر من 6 مليارات دولار، بحسب تقديرات المراقبين. وبدأ كثير من المستثمرين العقاريين بيع عقارات بأسعار متدنية وبأقل من أسعار السوق، وذلك للحصول على السيولة لتسيير بعض أعماله، أو تسديد مستحقات المصارف التي تطالبه بها.

# الشركات العائلية تطالب بأنظمة حوكمة أشدّ متانة وأكثر قوة

■ دبي - برايس ووترهاوس

□ تستضيف مملكة البحرين منتدى الشركات العائلية من 24 إلى 27 يناير/ كانون الثاني 2011. ومن المتوقع أن يستقطب هذا الحدث المهم أكثر من 60 شخصاً مهتماً ببناء الشركات العائلية في المنطقة.

وقالت رئيسة مجلس إدارة شركة برايس ووتر هاوس كوبرز باربارا هاوزر: «سيجري التباحث في العديد من المشاكل منها مسألة الخلافة، في منتدى الشركات العائلية الذي تستضيفه دولة البحرين في أول شهر من السنة الجديدة».

وأضافت: «إنّ الخلافة في الشركات العائلية تستوجب الحوكمة الصحيحة من جهة ومقاربة حذرة للاستثمار الاستراتيجي وفرص التوسع من جهة أخرى. وبما أنّ الشركات العائلية تُعتبر إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد في الدول العربية، لا بدّ من تطوير نظام حوكمة حديث وجديد من شأنه أن يضمن الاستدامة والاستمرارية لكبرى الشركات وللشركات العائلية الصغيرة والمتوسطة الحجم على حد سواء».

وذكرت أن من بين المتحدثين المشاركين فيه: مدير مجموعة جاشنمال الإماراتية طوني جاشنمال، رئيس مجلس إدارة شركة الزياني للاستثمارات البحرينية حميد الزياني، والرئيس التنفيذي لشركة عبدالله المسعود وأولاده الإماراتية وكونستنتين سلامة وغيرهم من أقطاب الشركات العائلية في المنطقة الذين سيتطرقون إلى جملة من المواضيع والمسائل الحثيثة مثل «انتقال الخلافة في الأزمان المتغيرة»، «التخطيط الأسري: الحوكمة العائلية والاستدامة» وغير ذلك من مواضيع مثيرة للاهتمام.

قال تقرير إن الشركات العائلية في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي تشكل نسبة كبيرة من الشركات والمؤسسات الناشطة في هذه المنطقة.

والمقصود بالشركات العائلية تلك التي يديرها أو يملكها أفراد عائلة واحدة. أما قيمة هذه الشركات في السوق فترتفع تقريباً إلى ما مجموعه تريليون دولار

باربارا هاوزر

وهي القيمة التي من المتوقع أن تنتقل من الجيل الحالي إلى الجيل المقبل في السنوات الخمس إلى العشر المقبلة. وفي ضوء هذه الأرقام المرتفعة، لا شكّ في أنّ الشركات العائلية تؤدي دوراً بارزاً وأساسياً في التطور الاقتصادي في المنطقة ككل.

لكنّ حياة الشركات العائلية ليست سهلة على الإطلاق بل تواجهها صعوبات جمة أهمّها الخلافة. فقد كشف مسح حديث أجرته شركة برايس ووتر هاوس كوبرز تحت عنوان «أفراد العائلة في الشركات، مسح للشركات العائلية 2010-2011» أنّ الشاغل الخارجي الأكبر الذي يشغل الشركات العائلية هو انتقال زمام الأمور من جيل لآخر. وقد أظهر هذا المسح أنّ 27 في المئة من المستجوبين قالوا إنّهم يتوقعون أن يتغيّر القيّمين على شركاتهم في السنوات الخمس المقبلة في حين أنّ 53 في المئة منهم أكّدوا أنّهم يريدون أن تبقى أعمالهم خاضعة لأفراد العائلة. وبين الفئة الأولى من المستجوبين والفئة الثانية، فئة ثالثة تمثّل نسبة 48 في المئة أشارت إلى أنّها لم تضع نصب أعينها بعد أي خطة متعلقة بالخلافة.

### في مؤشر يقيس نضج نشاط الاندماج والاستحواذ

# تصنيف البحرين كسوق انتقالية تتمتع بمقومات النمو

■ دبي - مركز مارك

□ صنفت دراسة البحرين كسوق انتقالية تتمتع بمقومات النمو، إذ تمتلك القدرة على اجتذاب ودعم نشاط الاندماج والاستحواذ فضلاً عن تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين من أجل التطوير.

والدراسة صادرة عن مركز الاندماجات والاستحواذات (مارك) في كلية الأعمال البريطانية «كاس بيزنس سكول» التابعة لجامعة سيتي في لندن، وترسم الدراسة صورة لسوق الاندماجات والاستحواذات عالمياً موضحة قدرة البلد على اجتذاب ودعم نشاط الاندماج والاستحواذ فضلاً عن تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين من أجل التطوير.

وصنفت الدراسة الجديدة دول الخليج، الإمارات والسعودية وقطر والبحرين وعمان والكويت بالإضافة إلى الأردن كأسواق «انتقالية»، فيما صنفت مصر كسوق «ناشئة» فيما يتعلق بنشاط الاندماج والاستحواذ.

ويعد مؤشر «كاس مارك لقياس نضج أسواق الاندماجات والاستحواذات» الذي يجرى برعاية «إرنست ويونغ»، و«آلن وأوفري»، و«كريديه سويس» و«مرجرماركت»، هو الأول من نوعه، ويقوم بتصنيف مدى نضج 175 بلداً حول العالم فيما يتعلق بنشاط الاندماج والاستحواذ وفقاً لبيئاتها التنظيمية، والاقتصادية، والسياسية، والتقنية، والاجتماعية والثقافية. ويضم المؤشر مُعامل ارتباط مع نشاط الاندماج والاستحواذ بمعدل 0.81 نقطة، أي أكثر من ضعف معدل «مؤشر حماية المستثمرين» التابع لمجموعة البنك الدولي، والذي يضم مُعامل ارتباط بمعدل 0.30 نقطة.

وليس غريباً أن تتصدر القواعد التقليدية لنشاط الاندماج والاستحواذ، مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية واليابان، التصنيفات. لكن آسيا بما فيها كوريا الجنوبية وسنغافورة وهونج كونج، تظهر أيضاً كمنطقة واعدة لأغراض ممارسة صفقات الاندماج والاستحواذ.

وصنفت الدراسة الشرق الأوسط كمنطقة تقع في الوسط في مرحلة التطوير الانتقالي، على قدم المساواة مع الأسواق الانتقالية الأخرى مثل أمريكا اللاتينية، ووسط وشرق أوروبا. وعموماً، فقد أقر المؤشر بأن منطقة الشرق الأوسط تحظى بأهمية متزايدة للمستثمرين، على الرغم من أن معدل تصنيفها الإقليمي 2.8 نقطة (أي ما يوازي المؤشر بحوالي 56 في المئة) يبين ضرورة القيام بالعديد من المشاريع التطويرية لتصبح منطقة «ناضجة» لأنشطة الاندماج والاستحواذ الداخلية والخارجية.

سوق البحرين للأوراق المالية

وعلى الرغم من أن المنطقة توفر بيئة سياسية مستقرة نسبياً بهيكل تنظيمي ملائم، إلا أن البحث أظهر أنها متخلفة عن اللحاق بالركب من حيث المشاريع التقنية، والاجتماعية والثقافية. ووفقاً للدراسة فإن التطور التقني للبلد هو المحرك الأكثر أهمية لنشاط الاندماج والاستحواذ في مرحلة التطوير «الانتقالي»، موضحة وجود اختلافات بنسبة 40 في المئة في نشاط الاندماج والاستحواذ بين الدول. وجاء تصنيف دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 29 في المؤشر بتسجيل معدل عام مرتفع قدره 2.2 نقطة (حوالي 80 في المئة)، مما يعكس نضجها نسبياً فيما يتعلق بأغراض الاندماجات والاستحواذات الداخلية والخارجية. كما صنف المؤشر الإمارات كسوق «انتقالية» إلا أنه توقع لها أن تصل إلى مرحلة «النضج» مع توقع صدور تقرير تحديث المؤشر العام المقبل.

وأوضحت الدراسة أن المكانة القوية لدولة الإمارات العربية ترتبط بعدة خصائص، مثل ارتفاع مستوى استقرارها السياسي، وانخفاض معدلات الفساد، حيث سجلت معدل 1.3 نقطة بالنسبة لبيئتها السياسية (قريبة من متوسط معدل السوق «الناضجة» 1.1 نقطة). لكن الدراسة أشارت إلى أن حصول الدولة على 3 نقاط بالنسبة لبيئتها التقنية يعد أمراً أسوأ من متوسط معدل السوق «الانتقالية»، مما يدل على ضرورة زيادة الاستثمار والتطوير في هذا المجال قبل أن يعتد بها كسوق «ناضجة».

وأشارت الدراسة إلى تحقيق السعودية وقطر والبحرين وعمان والكويت نقاط مماثلة على المؤشر، تتراوح بين (2.6-2.9 نقطة نحو 52 في المئة و58 في المئة)، وصنفتها أيضاً كأسواق «انتقالية» تتمتع بمقومات النمو. وبدأت هذه الأسواق، التي تمثل أهمية كبيرة بالنسبة للشركات الأجنبية، تصبح أكثر نشاطاً في سوق الاندماجات والاستحواذات العالمية إلا أنها بحاجة إلى مزيد من التطوير لتعزيز المخرجات التقنية وتحسين العوامل الاجتماعية والثقافية للوصول إلى مستوى سوق «ناضجة». ووفقاً للدراسة، فإن نسبة صفقات الاندماج والاستحواذ التي تتضمن شركات من بلدان أسواق «ناشئة»، مازالت تحظى بمعدل نمو ثابت منذ تسعينيات القرن الماضي. وفي العام 1998، تجاوزت صفقات الأسواق «الناشئة» معدل 10 في المئة بقليل، والذي ارتفع إلى أكثر من الضعف ليصل إلى أكثر من 25 في المئة في 2009، مما يعكس الأهمية الكبيرة لمتابعة هذه الأسواق «الناشئة».

### في لقاء عقد في الشارقة

# دعوة حكومات الخليج لدعم مكاتب المحامين والاستشاريين المحليين

■ الشارقة - المحرر الاقتصادي

□ دعا بيان صدر عن اللقاء الثامن لمكاتب المحاماة والاستشارات القانونية بدول مجلس التعاون، والذي استضافته الشارقة، حكومات دول الخليج العربية إلى دعم مكاتب المحامين والاستشاريين في الدول الست لتمكينها من منافسة المكاتب الأجنبية المنتشرة في المنطقة عن طريق إلزامها بتدريب الموظفين المحليين.

وكانت إمارة الشارقة قد احتضنت الملتقى تحت شعار «نحو دور أكبر للتحكيم والمحاماة بدول المجلس»، يومي 14 و15 ديسمبر/ كانون الأول الجاري.

واستضافت اللقاء غرفة تجارة وصناعة الشارقة بالتعاون مع مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمعية الحقوقيين الإماراتيه ومركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي. ويأتي استضافة اللقاء في الشارقة تكملة للدور الذي تقوم بها الإمارة في نشر ثقافة المحاماة والاستشارات القانونية في المنطقة.

وبين بيان ختامي صدر عقب أن عقد مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اللقاء بحضور نخبة من المحامين والمستشاريين والمحكمين والباحثين القانونيين، حيث تم تدارس آفاق ومستقبل مهنة المحاماة وتفعيل دورها الخلاق.

وقد حدث البيان الختامي حكومات دول مجلس التعاون والمؤسسات العامة وشركات ومؤسسات القطاع الخاص بضرورة تضمين شرط التحكيم بناء على لوائح مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كما طالب حكومات دول مجلس التعاون بتوفير الدعم الإيجابي للمكاتب المحلية لمساعدتها في تمكينها من التنافسية مع المكاتب الأجنبية، وذلك من خلال إلزام المكاتب الأجنبية بتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية وإكسابهم المعرفة والممارسة الفعلية في إدارة دعاوى مؤسسات الاستثمار الأجنبي.

ودعا البيان حكومات دول الخليج العربية بتعزيز الثقة في المكاتب المحلية وإشراكها في المساهمة بدعم البنية التحتية للمشروعات التنموية، وتوحيد أنظمة إجراءات الترافع أمام جميع المحاكم بدول مجلس التعاون، وتفعيل قرار إنشاء اتحاد المحامين الخليجيين، وذلك بمنحه الترخيص اللازم ليأخذ دوره المنشود في الارتقاء بمهنة المحاماة.

وبالإضافة إلى ذلك فقد حث البيان أمانة دول مجلس التعاون بالاطلاع على تجربة حكومة دبي في الخدمات الإلكترونية المقدمة للمحامين، وضرورة دراسة تعميم تلك التجربة على جميع دول المجلس، والعمل على التنسيق مع جمعيات المحامين بدول المجلس لضمان إيجاد برنامج تدريبي مستمر للمحامين حديثي التخرج.

أما التوصيات الأخرى فتشمل المطالبة بتشكيل هيئات وجمعيات ونقابات بدول مجلس التعاون، من أجل دعم مهنة المحاماة والمساهمة في الشراكة التنموية، وضرورة اعتماد معايير مهنية موحدة بدول مجلس التعاون سواء منها الخاص بإلزام إجراء امتحان لقبول القيد في جدول المحامين أو اقتصار الترافع أمام المحاكم للمواطنين.

وهدف اللقاء الذي استمر يومين تفعيل دور المكاتب والمحاماة، والتدريب والتأهيل للمحامين الجدد، وتأهيل المحامين في المنازعات التجارية المالية وفقاً للعرف التجاري والقانون التجاري، ودور اتحاد المحامين في الارتقاء بالمهنة.

كما شمل اللقاء أيضا الدور المنوط بالمحامين في سرعة البت في الدعاوي، واستعراض تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة الفنية والإلكترونية في العاملات القانونية، ومعوقات تنفيذ أحكام المحكمين بدول المجلس طبقاً الاتفاقية دول المجلس، ومناقشات عامة في تطوير لقاء المحامين بدول مجلس التعاون والمؤتمرات والدورات التدريبية لمركز التحكيم.

وقال مسئولون إن اللقاء هدف إلى «تكريس العمل التجاري والقانوني المشترك، والعمل على خلق تعاون مؤسسي لمكاتب المحاماة والاستشارات القانونية بدول المجلس الست، وتوفير الفرصة لعقد الاتفاقات والإنابات للمكاتب بدول المجلس».

كما هدف أيضا إلى الارتقاء بمهنة المحاماة، والتركيز على التدريب والتأهيل، وتطوير التشريعات التجارية والمالية.

ويأتي اللقاء ضمن جهود دول مجلس التعاون الخليجي للارتقاء بالعمل القانوني إلى مستويات الدول المتقدمة خدمة لأهدافها المنشودة في توفير بيئة صالحة ومشجعة للأعمال.